

بعض قضايا البحث الديمغرافي في الفترة

الحديثة (القرن 16 م نموذجا)

عثمان المنصوري

كلية الاداب - الدار البيضاء -

Othmane El Mansouri

***A propos de quelques questions de la recherche
démographique à l'époque moderne du Maroc.***

Résumé :

. Il s'agit d'une présentation des problèmes relatifs à la recherche en démographie historique du Maroc au 16ème siècle.

***Issues relating to demographic research
in modern Morocco***

Abstract :

This study sets out problematic aspects of demographic research in Morocco in the 16th century.

بعض قضايا البحث الديمغرافي في الفترة الحديثة

(القرن 16 م نموذجاً)

استهل هذه المداخلة بإشارة وردت عند المؤرخ فرناند بروديل ، يؤكد فيها أن عدد سكان جل مدن البحر الأبيض المتوسط ، عرف ارتفاعاً ، سواء منها المسيحية أو الإسلامية . وفي نفس الآن ، يذكر أن عدد سكان المغرب و الجزائر وتونس ، لم يتعد ثلاثة ملايين نسمة على أكثر تقدير ، ويستدل على ذلك بتكاثر الأسود والحيوانات المفترسة بالقرب من المدن و الدواوير ، مما يوحي بفراغ البلاد من السكان⁽¹⁾ . ترى ما هي المبررات الأخرى التي دفعت بروديل إلى اختيار رقم ثلاثة ملايين دون غيره ، وكم هو نصيب المغرب فيها ؟

إن علم الديموغرافيا - كما هو معلوم - ، علم يعتمد على الإحصاء والأرقام . وعندما يعتمد الباحث في التاريخ الديمغرافي ، أرقاماً ، أو يقدر أعداداً للسكان بدون مبررات معقولة ، فإن أرقامه هذه تظل بدون مصداقية ، ولا تترتب عنها نتائج يعتد بها من الناحية العلمية . وقيام باحث معين بتصور وتقدير أرقام وإحصاءات ، والاعتماد عليها في البحث لا يمنع باحثاً آخر ، من تقديم أرقام أخرى ، مخالفة لها ، مما يحول البحث في هذا المجال إلى نوع من التخمين والحدس . ويظهر هذا بوضوح عندما نقارن بين التقديرات المتعددة لعدد سكان المغرب في الفترة الحديثة ، وغيرها من الفترات .

فعلى سبيل المثال ، نجد غودينيرو ، يقدر عدد سكان المغرب في مطلع القرن 16 ، بما بين خمسة وستة ملايين نسمة ، كما أن **Noir** يقدرهم بما بين ثلاثة ملايين ونصف وأربعة ملايين نسمة في منتصف القرن⁽²⁾ . بينما يرى روزنبرجي و التريكي بأن عدد السكان في المغرب لم يكن يتعدى في نفس الفترة ثلاثة ملايين نسمة⁽³⁾ . وهذا الاختلاف في الأرقام لا يقتصر على القرن 16 . بل نجده حتى في القرون القريبة جداً ، مثل القرن 19 . حيث تتراوح التقديرات بين 5 ملايين و 15 مليون نسمة⁽⁴⁾ .

إذا كنا لا نتوفر على إحصاء عام لسكان المغرب ، فكيف جاءت التقديرات الموماً إليها أعلاه ، وما هي مرتكزاتها ؟

« وصف افريقيا » للحسن الوزان كمصدر للبحث الديمغرافي :

لاشك أن عددا من هذه التقديرات السابقة ، استندت إلى المادة التي قدمها الحسن الوزان في كتابه : « وصف افريقيا »⁽⁵⁾ ، وأيضا ما قدمه مارمول كريخال في كتابه : افريقيا⁽⁶⁾ ، فالكتابان معا قدما وصفا عاما لمدين وقرى المغرب ، يتضمن أرقاما عن عدد السكان ، انطلاقا من وحدة غير محددة ، وهي « الكانون » وقد كان نصيب كتاب الوزان من اهتمام الباحثين كبيرا ، لكن هناك تحفظات كثيرة على ما قدمه من أرقام ، ومن بينها :

1- اعتماد هذه الأرقام على التقدير .

2- اعتماد الكانون - كوحدة حسائية - وهو مقياس لا يمكننا من معرفة عدد

السكان الحقيقي .

فالمعدل السائد هو أن الكانون يعادل خمسة أفراد ، وهو بدوره رقم تقريبي .

3 - لا بد من استحضار ظروف تأليف الوزان لكتابه . فقد كتبه في بداية الربع الثاني

من القرن 16 (1526) و اعتمد فيه على الذاكرة بعد أن قضى بإيطاليا أزيد من 10 سنوات⁽⁷⁾ .

ولا يقتصر الأمر على كون الأرقام التي يقدمها تقريبية . ولكنه يسكت في كثير من الأحيان عن ذكر عدد الكوانين في المراكز التي يتحدث عنها ، أو يكتفي بإضفاء صفة الكبيرة أو الصغيرة على هذه المراكز بدون توضيح .

وقد نهج مارمول ، نفس طريقة الوزان في الوصف . وأخذ عنه في أحيان كثيرة ، رغم أنه

يتحدث عن فترة أخرى من القرن 16 .

ورغم التحفظات التي ذكرناها ، اعتمد الباحثون كثيرا على الوزان ، سواء منهم المشتغلون

بالقرن 15 أو القرن 16 ، بسبب تضمن كتابه لتقديرات وأرقام عن سكان المغرب ككل .

ترى ، هل يمكننا كتاب الوزان - الذي اخترناه كنموذج - من الوصول الى معلومات يمكن

الاعتماد عليها عن عدد سكان المغرب أو سكان المدن المغربية في القرن 16 ؟ .

هناك دراسة حاولت تجميع الأرقام الواردة في كتاب الوزان ، و المتعلقة بالمدن و المراكز الحضرية ، و توصلت إلى أن هذا العدد يصل إلى 130.400 كانون ، أي 652.000 نسمة ، باعتبار أن الكانون يعادل خمسة أفراد⁽⁸⁾.

و للمقارنة ، وحتى نبين صعوبة الاعتماد على تقديرات الوزان للحصول على أرقام لها مصداقية، سنستعين بما جاء في دراسة ثانية اعتمدت على كناش السلطان أحمد المنصور الذهبي⁽⁹⁾ ، وهو تقييد كتبه إبراهيم بن عبد الله الحساني ، تلبية لأمر من السلطان أحمد المنصور سنة 1580 ، خلال الحركة التي قام بها لسوس الأقصى في نفس السنة ، حيث تم إحصاء القبائل وتسجيلها على أساس وحدة السرجة ، التي تعادل 15 كانونا .

لقد توصلت صاحبة الدراسة ، من خلال تحليلها لمعطيات الكناش المذكور ، إلى أن عدد سكان قبائل سوس يصل إلى 1.557.950⁽¹⁰⁾ انطلاقا من عدد السرجات ، ومن أن الكانون يعادل 10 أفراد .

ويتبين من هذه الدراسة أن الأرقام المحصل عليها ، هي حصيلة معاينة وإحصاء دقيق ، مما يجعلها أكثر مصداقية . لكنها تختلف عن الدراسة السابقة في تقديرها لعدد الأفراد المكونين للكانون⁽¹¹⁾ . وسواء اعتبرنا عدد السكان أو عدد الكوانين في الدراستين فإن النتيجة واحدة . وهي أن عدد السكان في منطقة سوس وحدها يفوق عدد السكان في كل المراكز الحضرية مجتمعة . مما يؤكد أن أرقام الوزان تظل مؤشرا مساعدا . ولكنه غير كاف⁽¹²⁾.

تواجهنا مشاكل أيضا ، عندما نحاول الاعتماد على الأرقام التي أوردها الوزان عند حديثه عن فاس ، رغم أن الوزان نشأ وعاش في هذه المدينة ، ويعرفها معرفة جيدة .

يقدر الوزان عدد سكان هذه المدينة بأكثر من 89 ألف كانون ، مما يوصل العدد إلى أزيد من 400 ألف نسمة⁽¹³⁾ ، ولكن هذا الرقم يختلف كثيرا عن الأرقام الأخرى التي وصلتنا من بعض الذين عاينوا هذه المدينة ، فالأب نيقولا كلينار يقدر عدد سكان المدينة، سنة 1541، بحوالي 260 ألف نسمة⁽¹⁴⁾ وفي عهد المنصور ، يقدر جيرونيمودي مندوصا عدد السكان في بفاس بحوالي 155 ألف نسمة⁽¹⁵⁾ . أما مارمول فيقدر عدد السكان ب 92 ألف نسمة⁽¹⁶⁾ . وكل هذه التقديرات على أساس أن الكانون يتكون من خمسة أفراد .

ورغم أننا قد نجد تبريراً لهذا التراجع في عدد ساكنة فاس فيما عرفته مكانة المدينة السياسية والاقتصادية والثقافية من تراجع، فإن الاختلافات تظل مع ذلك كبيرة بين هذه الأرقام .

إذا عدنا إلى كتاب وصف إفريقيا ، لاستغلال بعض ما جاء فيه من أرقام للتعرف على عدد سكان فاس ، نصطدم بنقص المعطيات المساعدة على ذلك ، وكمثل على ذلك ، يذكر الوزان أن ضواحي فاس ، وبالضبط أرض زواغة ، تنتج من الخضر سنوياً ثلاثين ألف حمل ، بمعدل 82 حملاً في اليوم . وأن سكان فاس يستهلكون 500 حمل من الجزر واللفت في السنة ، ومثل هذا العدد من الفواكه . وأن بائعي اللبن يبيعون خمسا وعشرين بطة من الحليب ، أي 23.000 لتراً على أساس أن البطة تسع 925 لتراً⁽¹⁷⁾.

لكن هذه الأرقام لاتفيد كثيراً ، لأننا لا نعرف شيئاً عن الكم المستهلك من لدن الأفراد والأسر، والقدرة الشرائية للناس ، ولا القدر المخصص لاستهلاك المدينة أو المخصص لخارجها ، لو افترضنا مثلاً أن كل الأسر الفاسية تستهلك الحليب يومياً ، وذلك بمعدل لتر واحد لكل أسرة ، فإن عدد سكان فاس يناهز المائة ألف نسمة . لكن هذا الافتراض بعيد عن الحقيقة ، وبالتالي لا يمكن الاطمئنان إلى نتائجه .

وكذلك عندما يذكر الوزان أن المطامير التي كانت خارج فاس، والتي كان الفاسيون يخزنون فيها حبوبهم تبلغ 150 مطمورة ، تستطيع أصغرهما أن تخزن ألف حمل جمل⁽¹⁸⁾ أي 150 ألف جمل على الأقل .. وهو ما يعادل 280.000 قنطاراً . إذا قدرنا أن حمل الجمل يعادل 192 كلف . فقد يقودنا هذا الرقم الى تقدير عدد لسكان فاس ، بما يقارب 140.000 نسمة انطلاقاً من فرضية أن الفرد يستهلك سنوياً قنطارين من الحبوب . لكن هذا أيضاً افتراض تنقصه المصداقية . فالمطامير ليست كلها من نفس السعة، كما أنها لاتتملأ بالضرورة عن آخرها . والحبوب المخزنة ليست معدة كلها للاستهلاك الغذائي للسكان ، فبعضها معد للبذور ولتغذية الحيوانات، وبعضها الآخر ، لتلبية حاجيات مدن ومناطق أخرى .

إلا أن هذه المحاولات – مع ذلك – لا تخلو من فائدة ، لأنها تؤكد في معظمها أن مدينة فاس كانت أهلة بالسكان ، وأن عددهم في عهد الوزان لا يقل عن مائة ألف نسمة !

كما سبق ، يتضح أن أهم عائق أمام البحث الديمغرافي في القرن 16 ، هو نقص الإحصاءات والأرقام. لكن هل يمنع ذلك من قيام بحث في هذا المجال؟

لا شك أننا بحاجة الى أن نتعامل مع ما وصلنا منها ، وأن نعتمدها حينما لا نجد بديلا عنها، وكيفما كان الأمر ، فإن دراسة الفترات الطويلة لا ينفع فيها الرقم أو الرقمان. لا معنى مثلا لأن نقول إن عدد سكان المغرب في القرن 16 ، هو مليون أو مليونان ، أو أكثر من ذلك أو أقل . وإذا عرفنا عدد السكان في مطلع القرن و في نهايته ، فنحن لا نعرف كيف تطور هذا العدد خلال القرن ، ونلجأ إلى ملء الفراغ بالتقدير والتخمين .

بالنسبة للقرن 16، يمكن الحديث عن نوعين من التحولات التي طرأت على السكان: هناك تطور إيجابي، ناتج عن توافد عدد مهم من السكان إلى المغرب ، من شبه الجزيرة الإيبيرية ومن السودان، إضافة إلى بعض العناصر الأوربية والتركبة .

وهناك تطور سلبي، يمكن أن نصفه بالنزيف الديمغرافي، وهو ناتج عن الحروب والكوارث التي عرفها المغرب.

لقد كان المغرب مسرحا لعدد من المعارك التي جرت بين أطراف متعددة ، و خلقت العديد من القتلى (19) . كما رزح تحت وطأة عدد من الكوارث المختلفة: وباء، جفاف، مجاعة، جراد... الخ (20). وإذا كان من الصعب تقدير عدد ضحايا هذه الحروب والكوارث ، فإن المرجح هو أن عدد الوفيات، فاق بكثير عدد الولادات ، وأن المغرب عرف تراجعا في عدد سكانه. وهناك عدد من المناسبات التي يمكن الوقوف عندها ، والتي فقد المغرب فيها قسما كبيرا من سكانه. ومن بينها: سنوات المجاعة والوباء من 1507 إلى 1512، والجفاف والمجاعة الكبرى من 1516 إلى 1522، ومجاعة 1525، ووباء 1533 ثم وباء 1535 - 1537 ومجاعات سنة 1540 و 1549 ، ومجاعة وقحط 1551-1554 ، ووباء 1557 وجفاف ووباء 1579 وجفاف وقحط 1582 ، الوباء الكبير سنة 1597 (21) .

وهذه المناسبات دليل على أن تراجع عدد السكان كان مستمرا خلال القرن مما لا يسمح بتعويض المفقودين خلال فترات الاستراحة القصيرة التي تتخلل هذه الحروب والكوارث . وأعتقد أن الاهتمام بالنسبة للباحث في هذا الموضوع ، لا يجب أن ينحصر في الأرقام

نفسها - خاصة أن هذه الأرقام نادرة في المصادر ، وتنبنى على تقديرات غير مؤكدة ، وغير كاملة - وإنما يجب أن يتجه الى دلالاتها وتأثيراتها.

إننا مضطرون الى اعتماد ما وصلنا من أرقام والاستئناس بها ، مع إبداء التحفظات المنهجية الضرورية ، ولكن قراءتنا لهذه الأرقام يجب أن تنصرف الى دلالاتها المؤكدة . وبالنسبة للأمثلة التي ذكرناها ، فإن الأرقام المتعلقة بفاس تؤكد شيئاً أساسياً وهو أنها كانت مدينة مأهولة ، وأن عدد السكان عرف بعض التناقص خلال القرن 16 ، كما أننا نجد أرقاماً تؤكد العكس بالنسبة لمدينة مراكش التي عرفت نمواً لسكانتها خلال نفس القرن.

وبالنسبة لسكان المغرب ، فإن تضارب الأرقام ، لا يمنع من التأكيد على أن عدد السكان كان قليلاً ، وأنه استمر في النقصان خلال القرن بسبب الكوارث المتعددة التي ساهمت في إحداث نزيف ديمغرافي كانت له آثاره العامة على المستوى السياسي والاقتصادي.

وهذه هي المعلومات المؤكدة والواضحة التي يمكن الاعتماد عليها بكثير من الاطمئنان.

الهوامش

- 1- 2. F. Braudel; "La méditerranée et le monde méditerranées à l'époque de philippe II". vol. 5 ème édit, Paris, 1982. 1. p. 199.
- 2- D. Noin; La population rurale du Maroc. Paris, t. 2, p. 240.
- 3- B. Rosenberger. H. Triki: Famines et épidemies au Maroc aux xvie et xvii siècles Hespéris tamuda, 1973, 1, p. 11"
- 4- L. Valeusi; "Le Maghreb avant la prise d'Alger". Paris, 1969, p. 20.
- 5- الحسن بن محمد الوزان الفاسي: «وصف إفريقيا». جزآن، ترجمة: محمد حجي ومحمد الأخضر، الرباط، 1980.
- 6- مارول كربخال: «إفريقيا». ترجمة: محمد حجي، مع آخرين، الرباط، 1984.
- 7- انظر ترجمته في مقدمة الجزء الأول من وصف إفريقيا. ص: 12، حيث جاء فيها: «... وقد اعتذر المؤلف مما يمكن أن يقع في كتابه من أخطاء، خاصة عند النقل، بأنه قد مر عليه عندما ألف وصف إفريقيا عشر سنين لم يطلع أثناءها على أي كتاب من كتب تاريخ إفريقيا أو جغرافيتها، وإنما اعتمد على ما علق بذهنه مما رآه قبل هذه المدة الطويلة...».
- 8- زهرة أخوان: من مظاهر التطور الاقتصادي والعمراني في مغرب القرن 16. رسالة مرقونة، د. د. ع. كلية الآداب، الرباط، 1984، ص. 118 وما بعدها.
- 9- حليلة بنگرعي: مداخيل بيت مال المغرب في عهد السعديين. رسالة مرقونة، د. د. ع. كلية الآداب، الرباط، 1985. الملحق رقم 2، تحقيق كناش السلطان أحمد المنصور الذهبي.
- 10- نفسه، ص. 32، وهامش رقم 3، ص. 24.
- 11- بينت الأستاذة، خلال مداخلتها بهذه الندوة أن اختيارها لرقم 10 له ما يبرزه، لأن رقم 5 المفترض من طرف الباحثين لا يتطابق مع واقع البداية المغربية... التي تتألف قوانينها من أفراد كثيري العدد.
- 12- لو اعتمدنا مقياس الكانون = 5 أفراد: فإن عدد سكان مدن المغرب في الدراسة الأولى يكون هو 1.403.000 نسمة، وهو أقل من عدد سكان سوس البالغ 1.557.950 نسمة، وفي الحالتين يكون عدد سكان سوس في كناشة المنصور أكبر من عدد سكان المغرب في «وصف الوزان».
- 13- محمد استيتو: الأزمة الديمغرافية في تاريخ فاس الحديث. مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة عدد 6، سنة 1996. ص. 59 - 100
- 14- R. Le Tourneau ; "Notes sur les lettres de Nicola clénard relatant son séjour dans le royaume de Fès (1540- 1541)" Hespéris, 1934, Fasci I et II, pp. 45 - 63.

15- R. Ricard ; "Le Maroc à la fin du XVI siècle, d'après jornada de Africa de jéronimio de Mendoza", Hespéris; 1957, 3, 4ème trim, p. 179.

16- مارمول، إفريقيا . م. س. و. ج. 2، ص. 144.

17- الوزان: وصف، م. س.، ج. 1، ص. 185 - 217 - 218.

18- نفسه، م. س. ج. 1، ص. 185.

19- انظر: عثمان المنصوري: «التجارة والتجار بالمغرب في القرن 16»، رسالة مرقونة، كلية الآداب، عين الشق، الدار

البيضاء، ج. 2، ص. 417.

20- نفسه، ج. 2، الرسم رقم 10، ص. 417، والجداول رقم : 47 - 48 - 49.

21- نفسه، الفصل الخاص بالكوارث والحروب.